الخطاب القرآني من منظور تداولي

- قراءة في تعدّد المحادثات -

شهرزاد بن يونس❖ جامعة قسنطينة 1❖ الجزائر

❖❖❖❖❖

الملخص

لعل من الإشكالات البارزة التي يتناولها هذا البحث بالدراسة، هو الوقوف على مدى إمكانية تطبيق المناهج اللغوية المعاصرة على الخطاب القرآني، وقد اتخذت هذه المقاربة التحليلية من المنهج التداولي (Pragmatics) منطلقا لها في ظل ما تقدم به (بول غرايس) فيما يسمى بمبدأ التعاون، هذا المبدأ الذي تقدم به سنة 1975، وخلاصته أن هناك تعاونا بين المتخاطبين عند دخولهما مجال التخاطب، وقد صاغ له غرايس أربع قواعد سلوكية تحكم مساره وهي: (قاعدة الكمية، الكيف، المناسبة، الهيئة)، وقد أجرينا قراءة لتعدد المحادثات كأنموذج في بعض سور القرآن الكريم من ذلك سورة مريم، الكهف، الأعراف، يوسف.

Abstract

The main concern of this research paper is the potential application of modern linguistic theories on the Quranic discourse according to pragmatics relying on Paul Grice 1975 co-operative principle which contains four maxims: quantity, quality, relevance, and manner. Using these maxims, the study applies a multi-conversational analysis of what is said, and what is meant on samples of Quranic chapters such as Merriam, El Kahf, Al Aaraff, Youcef.

مدخل:

يعدّ مصطلح التداولية (التخاطبية، البارغماتية) (Pragmatics) أحد أهم المصطلحات المعاصرة التي باتت امتدادا للمدرسة الوظيفية. وقد جاء هذا الدرس اللساني المختلف كـ«نتيجة طبيعية لشعور المهتمين بها، بإخفاق النموذج التقليدي للتخاطب (Tradictional model of communication) في تقديم تفسير ناجح لعملية التخاطب»[1]، وذلك لأنّ النموذج القديم ركز اهتماماته على البنية اللغوية للنظام بوصفه أساسا لكل ما يتكلم، في حين تنتقل فيه التداولية إلى الوقائع الكلامية ذاتها، والعمليات الاستنتاجية الملازمة لعملية الخطاب.

جاءت التداولية إذن كرد فعل طبيعي لتشومسكي "Chomsky" الذي نظر إلى اللغات باعتبارها أداة مجردة وقدرة عقلية تنفصل تماما عن استخدامات اللغة ومستخدميها ووظائفها، لهذا نجد من آوّليات البحث اللساني التداولي اهتمامه بقضايا تعدّ من صميم موضوعاته منها: من المتكلم؟ من المخاطب؟ ماذا نفعل عندما نتكلّم؟ كيف يمكن أن يخالف كلامنا مقاصدنا؟.. لتكون بذلك مهمة بالبعد الإنجازي للكلام.

1- نشأة مصطلح التداولية

تشير صفحات التاريخ إلى أن سنة 1938 هي ميلاد التداولية من طرف الفيلسوف تشارلز موريس (Charles Morris) الذي وزع دراسته للرموز اللغوية (Signs) وفق مخطط ثلاثي:

«الجانب النحوي (Syntax) ويعني بعلاقة الرموز اللغوية بعضها ببعض، الجانب الدلالي (semantics) ويعنى بالرموز اللغوية وعلاقاتها بالأشياء التي تدل عليها، والجانب البراجماتي (Pragmatics) ويعني بعلاقة الرموز اللغوية بالمتلقي وبالظواهر النفسية والحياتية والاجتماعية والمرافقة لاستعمال هذه الرموز وتوظيفها»[2].

هذا يعني بأنّ التداولية مجالها هو السياق بكل ما لهذه الكلمة من تخريجات دلالية، ذلك لأنها «تختصّ باستخدام اللغة من وجهة نظر وظيفية، بمعنى أنّها تحاول تفسير أوجه التراكيب اللغوية بالإشارة إلى عوامل غير لغوية»[3].

وتعود ريادة هذا العلم (Pragmatics) إلى الثلاثي أوستين Austin، سيرل Searle، وبول غرايس (Grice)، الذين لم يوظفوا هذا المصطلح في دراساتهم اللسانية، وإنمّا كان ثلاثتهم مهتمين بـ«طريقة توصيل معنى اللغة الإنسانية الطبيعية من خلال إبلاغ مرسل رسالة إلى مستقبل يفسّرها»[4]. وهذا عبر قناة تواصلية تصنعها اللغة. فهذا العلم الجديد الذي لم يكن معترفا بها في القرن الماضي لدرجة أنّه كنّي بقمامة اللسانيات La Poubelle de

linguistique، إذ كان يهتم بالمشاكل اللغوية الهامشية فحسب، نراه اليوم يسترجع مكانته لأنّه تجاوز تلك الطروحات إلى ميدان «دراسة المعنى في الألفاظ اللغوية عند مستخدميها ومفسريها»[5].

انتشر المصطلح إذن، وأضحى من المجالات اللسانية الهامة في الطرح اللغوي المعاصر، وأصبح الاهتمام بتحليل الأجزاء اللغوية في الأفعال التواصلية من أهم مجالاته، إذ لا يتم وصف هذه الأنظمة إلاّ من خلال تتبع شروط التواصل بين النّاس، ليكون التواصل فعلا تبادليا وتفاعلا[6] رئيسا، تتحدّد أجزاؤه ووظيفته عند أصحاب هذا الاتجاه بشكل أوسع.

كما وقفت التداولية أيضا عند أسباب نجاح المشاركين في الموقف الكلامي أثناء التخاطب، ولعلّ أهم المبادئ المدرجة ما اصطلح عليه بـ"مبدأ التعاون"، وكذا "مبدأ التأدب" القائم على الاحترام بين طرفي التواصل، دون أن ننسى "المشيرات" التي ترتبط بالضمائر ومفردات الزمان والمكان، بالإضافة إلى "الفرضيات المسبقة" وغيرها من المحاور التي تأسست على أركانها المباحث التداولية.

ورغم هذه الاستثناءات التي تميّز الحقل التداولي عن غيره من الحقول، وتعيين حدوده واستراتيجياتة الخطابية، فإنّه يبقى متعالقا ومترابطا بغيره من المباحث اللغوية كعلم الدلالة التي يتقاطع معه في مجال المعنى، ومع السيمياء في استثمار بعض العلامات غير اللغوية في التحليل التداولي، فضلا عن كون هذا التحليل الأخير هو مبحث لساني في حد ذاته، دون أن ننسى الأسلوبية[*]، التي تقدم لها التداولية بعض الرهانات التي استفادت منها، خاصة ما تقدم به كل من أوستين، وبنفنيست (Benveniste)، وكذا استفادة هذا الاتجاه من بعض فروع اللغة المهتمة بالجانب الوظيفي كعلمي اللغة الاجتماعي والنفسي.

2- الضبط الاصطلاحي للتداولية:

تباينت تعريفات التداولية عند بعض الباحثين وتشابهت عند آخرين، ويعود هذا أساسا إلى حداثة هذا الحقل من المباحث اللسانية، سنحاول بإيجاز أن ندرج أشهر التعريفات.

من المؤكد أنّ بعض الباحثين قد أدركوا أهمية السياق في هذا الاتجاه، فجعلوه محورا رئيسا في ضبطهم للمصطلح، فجاء أحد التعريفات التي تقدم بها جورج يول، (G.Yule) في كتابه "Pragmatics" كالآتي: «البرغماتية هي دراسة العلاقات القائمة بين الأشكال اللسانية ومستعملي تلك الأشكال»[7]، إنّ هذا التعريف يؤشر على أهمية المعنى الذي ينتقل من المتكلم عبر قناة تواصلية إلى المستمع، وكثيرا ما تتدخل استنتاجات السامع في عملية

الوصول إلى ترجمة الرسائل المضمنة لدى المتكلّم.

وعلى هذا الأساس نجد الباحث مسعود صحراوي يقرّ بأن التداولية ليست علما لغويا محضا، ولكنّها علم جديد «يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال؛ ويدمج، من ثم، مشاريع معرفية متعدّدة في دراسة ظاهرة التواصل اللغوي وتفسيره»[8]، هذا التواصل يمثل عنصرا فعالا في بناء الخطابات اللغوية بين المتكلم والسامع، لهذا نجد من الباحثين من يجعل من التداولية «فرعا من علم اللغة يبحث في كيفية اكتشاف السامع مقاصد المتكلم (Speaker Intentions) أو هو دراسة معنى المتكلم Speaker Meaning»[9].

بهذا المعنى نفهم الاتصال القائم بين علم الدلالة والتداولية والانفصال القائم بينهما في الآن ذاته. فإذا كانا يتشابهان في دراستهما للمعنى، فهما يختلفان في الوقوف عند طبيعة هذا الأخير «إنّ المعنى السمانتيكي هو المعنى الحرفي للكلمات التي تتكوّن منها الجملة، أما المعنى البراجماتي للعبارة هو ما قصده المتكلم أو الكاتب في المقام الذي قيلت فيه العبارة...»[10].

إنّ المعنى الضّمني بين المتكلم والسامع إذن هو المحور الرئيس الذي ينبني عليه هذا الاتجاه خلافا لعلم الدلالة الذي يهتم بدراسة العلاقة الدلالية بين العلامات، في حين تلتزم فيه التداولية بالتمييز بين نوعين من المعنى هما: «المعنى الطبيعي والمعنى غير الطبيعي وصارت بذلك التداولية تتمركز حول البعد العملي للمعنى أي معنى المحادثة»[11]، فهناك أصول خطابية تحكم سلوك طرفي المعادلة في عملية الخطاب وكذلك استنتاجاتهما؛ فالمحور هنا الأداء وليس الكفاية اللغوية التي أقرّ بها التوليديون.

ولعلّ التعريفات التي اقترحها الباحث اللساني والتداولي (Levinson) في كتابه (Pragmatics) هي وجوه متعددة للتداولية التي لم تستقر على حال واحدة، فتارة يكون السياق محور الدراسة لهذا العلم لهذا قيل عنها بأنها «دراسة للعلاقات بين اللغة والسياق، أو هو دراسة لكفاية مستعملي اللغة في ربطهم اللغة بسياقاتها الخاصة»[12]، فالخطاب لا يمكن تحليله -وفق هذا المنهج- خارج حدود السياق.

ولأن التداولية وموضوعاتها تتسم باتساع المجال ورحابته، فنلمس تعريفا آخر يرتكز على أهمية المنطوق، ويجعل من هذا العلم "دراسة لمعاني المنطوقات"[13]، والمنطوق أشار إليه Bar-Hillel على أنّه جملة أو سلسلة جمل مرتبطة بسياق معيّن[14]، لهذا اعتبرت التداولية، من هذه الزاوية، مجالا خصبا من خلال دراسته «لظواهر بنية الخطاب اللغوي من تضمينات واقتضاءات أو ما يسمى بأفعال اللغة (Speech acts)»[15]، وهي متبناة من طرف أوستين في كتابه "How to do things with words" إذ نراه يلخص أهم المضامين

المعرفية التي تجعل من الكلام فعلا إنجازيا، وهذا المنطلق الجديد جاء رفضا لجدلية "الصح والخطأ" التي كانت ولا زالت نمطا مثاليا في تحليل الجمل في البحوث اللغوية منذ سنوات، ولأجل هذا السبب تحدّد مجال البحث التداولي بـ«دراسة الأسس التي نستطيع بها أن نعرف لم تكون مجموعة من الجمل شاذة (Anamalous) تداوليا أو تعدّ في الكلام المحال»[16].

وإذا أخذنا التفريق السابق القائم على التمييز بين المنظورين الدلالي والتداولي نجد تعريفا آخر ينظر إلى التداولية باعتبارها «دراسة كلّ مظاهر المعنى "Aspects Meaning" من غير فصلها عن نظرية الدلالة»، هذا يعني أن المعنى البراغماتي يختص بما وراء المعنى السمانتيكي من وظائف الاتصال اللغوي، ليشمل في ذلك الاستقراء والاستنتاج، والتضمين، والقصد، والاتجاهات النفسية والاجتماعية على اختلاف أنواعها ومشاربها[*]، ولهذا أصبح استحضار المقام أمرا ضروريا في تحليل الخطابات، باعتباره مرجعية ثقافية مهمة بكل عناصرها المادية والمعنوية والتاريخية والدينية والاجتماعية والنفسية وغيرها، وهذا المعنى[*] المختلف الذي تدرسه التداولية لم يضبط بشكل دقيق، لهذا تشعب في مباحثها، قال عنه أحمد شفيق الخطيب «ينبغي أن يشمل المحتوى الساخر Ironic، والمجازي (الاستعاري) Metaphoric، والضمني (أي الخاص بالإيحاءات غير المباشرة Implicit للاتصال والكامن في القول المنطوق والمكتوب»[17].

ومن التصورات النظرية أيضا ما ارتبط بالوظيفة في تحديد مفهوم (التداولية) إذا عدت بذلك « دراسة للغة في إطارها الوظيفي أو من وجهتها الوظيفية functional perspective وهذا يعني شرح وفهم البيانات اللغوية بالاعتماد على علل واستدلالات غير لغوية nonlinguistic»[18] .

وتبقى هذه التعاريف رغم اختلافها تتقاطع جميعها في إيلاء أهمية قصوى للسياق من جهة، وللدلالة المقامية من جهة ثانية، فالسياق le contexte هو « مجموعة المعطيات التي يشترك فيها كل من المخاطب إلى جانب المعلومات المشتركة بينهما وما يربطهما من تجارب وثقافة..»[19] هذا إلى جانب أن مهام التداولية قد اطلعت بدراسة « اللغة عند استعمالاها في الطبقات المقامية المختلفة، أي اعتبارها «كلاما محددا» صادرا من "متكلم محدد" وموجها إلى "مخاطب محدد" في "مقام توصلي محدد" لتحقيق "غرض تواصلي محدد" »[20] .بالإضافة إلى كيفية معالجة الملفوظات اللغوية وتحليلها بربطها بعلاقاتها الخارجية، والتركيز على القيمة الدلالية للتواصل غير المباشر بين أطراف الخطاب.

ومما سبق ذكره يمكننا أن نوجز تعريف التداولية في الآتي:« دراسة اللغة في الاستعمال in use أو في التواصل in interaction لأنه يشير إلى أن المعنى ليس شيئا

متأصلا في الكلمات وحدها، ولا يرتبط بالمتكلم وحده، ولا السامع وحده، فصناعة المعنى تتمثل في تداول negotiation اللغة بين المتكلم والسامع في سياق محدد (مادي، واجتماعي، ولغوي)، وصولا إلى المعنى الكامن في كلام ما»[21]، وهذا لا يتأتى إلاّ بالخروج عن رؤية الانغلاق في التحليل القائم على البحث على العلاقات الداخلية للنص، الذي تبنته الدراسات اللغوية عموما خاصة البنيوية، وهذا الخروج «يقتضي الإفادة من الملابسات السياقية في التحليل المتجاوز للرؤية اللسانية...»[22]، وبهذا تكون التداولية قد تبنت موقف ريتشارد (Richards) الذي يرفض فيه الفصل بين الجمل والمواقف، وأن تفسير هذه الجمل بعيدا عن سياقاتها هو موصوف بالعقم واللاعلمية، لهذا أصبحت اللغة أهم وسيلة يستخدمها الناس في أفعالهم الرمزية لتتجاوز بذلك معناها الضيق مع البنيوية إلى أحوال الاستعمال في الطبقات المقامية حسب مقاصد المتكلمين وأحوال السامعين.

3- فروع التداولية واتجاهاتها:

تباينت فروع التداولية بحسب مجال الدراسة[23] الذي ارتبطت بها وسنوجزها في الآتي:

أ-التداولية الاجتماعية (Sociopragmatics): تهتم بدراسة شرائط الاستعمال اللغوي المستنبطة من السياق الاجتماعي.

ب-التداولية اللغوية (Linguistic Pragmatics): التي تدرس الاستعمال اللغوي من وجهة نظر تركيبة (Structural).

ج-التداولية التطبيقية (Applied Pragmatics): تعنى بمشكلات التواصل في المواقف المختلفة، وبخاصة حين يكون للاتصال في موقف بعينه نتائج خطيرة كالاستشارة الطبية، وجلسات المحاكمة.

د-التداولية العامة (General Pragmatics): تعنى بدراسة الأسس التي يقوم عليها استعمال اللغة استحمالا اتصاليا.

*وليس بعيدا عن هذه الفروع نجد جملة من الاتجاهات التداولية[24] التي أصبح لها شأوا كبيرا في الدراسات اللغوية المعاصرة من ذلك الاتجاه الدلالي Semantism الذي يجعل من مباحث التداولية جزءا من الكل الدلالي، ويتزعمه كل من (Lokoff) و(McCawly)، أما الاتجاه التداولي المحض (Pragmatism) ويسير عكس الاتجاه الأول إذ يجعل الدلالة محتواة في التداولية، وقائد هذا الاتجاه (Searle)، ثم الاتجاه الثالث الذي يجمع بين التيارين هو الاتجاه التكاملي (Complementarism) ويتخذ موقفا وسطا يعترف

فيه بتكامل المستويين الدلالي والتداولي.

وينضاف إليها اتجاه يقوده سادوك Sadok وموركان Morgan وكوردون Gordon يسمى بالبراكمانتاكس Pragramantaxe «وهذا الاتجاه هو تطعيم للدلالة التوليدية بمفاهيم خاصة من فلسفة اللغة العادية»[25]، وفيه يتفاعل البعدان الدلالي والتداولي.

ولا يفوتنا قبل أن ننهي هذا العنصر إلا أن ننوّه بأهمية الحديث عن مجالات تداولية مختلفة، يمكن تلخيصها في ثلاث تداوليات[26]:

1-التداولية التلفظية (Pragmatique enonciative): أو لسانيات التلفظ، وتهتم بوصف العلاقات الموجودة بين بعض المعطيات الداخلية للملفوظ، وبعض خصائص الجهاز التلفظي Dispositif (مرسل، متلقي، وضعية التلفظ) التي يندرج ضمنها الملفوظ، يتزعمها شار موريس.

2-التداولية التخاطبية (Pragmatique illocutoire): أو نظرية (أفعال الكلام)، يتزعمها كل من أوستين وسيرل، تهتم بالقيم التخاطبية، داخل الملفوظ والتي تسمح له بالاستغال كفعل لغوي خاص.

3-التداولية التحاورية (Pragmatique conversationnelle): وتهتم بدارسة اشتغال هذا النمط الخاص من التفاعلات التواصلية، وهو الحوارات باعتبارها تبادلات كلامية تقتضي خصوصيتها أن تنجز بمساعدة دوال لفظية Signifiants Verbaux ولفظية موازية Para-Verbaux.

إذا كانت لسانيات التلفظ قد جعلت من التداولية حقلا للعلاقات، فإن طبيعة هذه العلاقات تختلف عن مجال علم الدلالة الذي يبحث في علاقة العلامات بمدلولاتها، في حين تتجه التداولية إلى الاهتمام بعلاقة العلامة بمؤولها، أما نظرية أوستين فقد جسّد منهجيتها في كتابه المنشور عقب وفاته 1962 (How to do things with words) إذ ينظر إلى الكلام باعتباره فعلا «وقد عمد في البداية إلى التمييز بين نوعين من الأقوال أسماها بالأقوال الإنجازية Performative locutions مميزا لها عن النوع الثاني الذي أطلق عليه الأقوال التقريرية Constative Locutions»[27].

وقد جسّد أوستين هذه الفكرة بمقولته المشهورة (Quand dire c'est faire) فأفعال مثل: أقسم مثلا لا يمكن وصفها بالصحة والكذب، ولذلك تدخل في مجال مباحث التداولية التخاطبية، ونشير بالإضافة إلى هذا إلى أنّ الفعل التأثيري مهم جدا في هذا التصور لأنّه بفضله يحدث ردّ الفعل لدى المخاطب لاستكمال التواصل، بين المتكلم والسامع.

ويتابع الفيلسوف الأمريكي جون سيرل Searle هذا النهج في كتابه المشهور " Speech acts" 1969م.

أما غرايس (Grice) وهو الذي يعنينا في هذه الدراسة فقد انتهج في مباحثه سبيل التداولية التحاورية، والتي وقف معها عند جملة من الطروحات اللغوية.

1-التفريق بين ما يقال وما يعني(*): قام غرايس بتحليل المحادثات بين المتخاطبين وراح يميّز بين نوعين من المعنى، أحدهما نعته بالطبيعي، والآخر بغير الطبيعي، وكان غرضه في ذلك الوصول إلى البعد العملي في مجال التداولية.

2- مبدأ التعاون Co-Operative Principle (1975):

لقد كان هذا المبدأ من المبادئ الرئيسة والمهمة في تطوير التداولية اللسانية، إذ نراه يفتح الباب واسعا أمام فكّ رموز المحادثات، وخلاصته أن هناك تعاونا بين المتخاطبين عند دخولهما في التخاطب، وقد صاغ له غرايس أربع قواعد سلوكية تحكم مساره Maxims وهي تدخل ضمن مجال تضمن المحادثه Conversational Implicature. وهو من أهم العناصر المحلّلة في هذا الاتجاه بعد المؤشرات (Deictics) الافتراض المسبق (Presupposition)، ثم الحدث الكلامي (Speech act).

*قاعدة الكمية Maxim of quantity: «وتنص على أن تكون مساهمة المتخاطبين بالقدر الكافي، دون زيادة أو نقصان»[28].

*قاعدة الكيف (النوع) Maxim of quality: لا تقل ما تعتقد أنّه غير صحيح، ولا تقل ما ليس عندك دليل عليه[29].

*قاعدة المناسبة الملاءمة Maxin of relevance: بحيث تكون المساهمة في الحديث مناسبة للمقام؛ وأن لا يكون هناك شرخ بين ما يقوله المتكلم، ورد السامع.

*قاعدة الهيئة Maxin of Manner: بحيث تكون المساهمة في الحديث موجزة، منتظمة، خالية من الغموض والتلاعب بالألفاظ[30]، ويطلق عليها أيضا مسلمة الجهة Modalité وهي نص يعتمد الوضوح في الكلام بالابتعاد عن اللبس، وتحرّي الإيجاز، والترتيب[31].

هذه المعالجة التداولية للمعاني في المحادثات، هي معالجة حديثة تقدم بها غرايس (Grice) سنحاول من خلال ممارستنا التطبيقية على سور من القرآن الكريم أن نجيب عن الأسئلة الآتية: إلى أي مدى يمكن أن يطبق الدرس التداولي بعض ميكانيزماته على الخطاب القرآني؟ هل فعلا خضعت الشخصيات المتحاورة في الخطاب القرآني إلى هذه

المبادئ الحوارية؟ كيف نقرأ الخطاب القرآني تداوليا؟...

1- ما يقال وما يقصد في الخطاب القرآني:

يمثل هذا المبدأ الحجر الأساس الذي اعتمده غرايس (H.P.Grice) وهو من فلاسفة أكسفورد المتخصصين في دراسة اللغة الطبيعية (Natural language) ومن الذين طبعوا جزءا من محاضراته سنة 1975 في بحثه الموسوم بـ"المنطق والحوار" " Logic and conversation"، إذ يرى أن الناس في حواراتهم قد يقولون ما يقصدون وقد يقصدون أكثر مما يقولون، وقد يقصدون عكس ما يقولون.

يفرق غرايس بين ما يقال What is said، وما يقصد What is meant «فما يقال هو ما تعنيه الكلمات والعبارات بقيمها اللفظية (Fact values) وما يقصد هو ما يريد المتكلم أن يبلغه السامع على نحو غير مباشر اعتمادا على أن السامع قادر على أن يصل إلى مراد المتكلم بما يتاح له من أعراف الاستعمال ووسائل الاستدلال»[32].

نحن إذن من خلال هذا التصوّر بصدد الوقوف عند البعد العملي للمعنى أي معنى المحادثة، والذي يتجلّى من خلال هذه الثنائية؛ المعنى الصريح Explicit Meamig والمعنى المتضمن (Inexplicit Meaing)، والصراع القائم بينهما هو ما أطلق عليه بفكرة الاستلزام الحواري(*) conversational implicature، وقد جعله صاحب هذا التصوّر يتسم بالتّغير وفق تغيّر السياقات التي يرد فيها، كما جعل له خواص تميّزه عن غيره، من ذلك مثلا إمكانية إلغائه Defeasible بين المتخاطبين، كما أنّه لا يقبل الانفصال (Nom- detachable calculability)[33].

انطلاقا من التحديد الخطابي فالقرآن يمثل «جنسا خطابيا خاصا ومميّزا عن الخطابات الدنيوية بجمعه لمجموعة من السور»[34]، هذه السور التي تجسدت فيها بعض مظاهر الاستلزام الحواري، كما تجسد فيها أيضا ما يصطلح عليه بالكفاءة التواصلية وهي «قدرة إنسانية بالغة الشمول، تهدف إلى إدراك شركاء الاتصال الموقف التواصلي، بعوامل مثل المكان والزمان والعلاقات الاجتماعية والخاصة بين شركاء الاتصال... وكذلك إلى مقاصد شركاء الاتصال...»[35].

هذا الاتصال يقوم أساس على المحادثة Conversation باعتبارها القاسم المشترك في التبادل الكلامي بين المتكلم والسامع، يطلق عليها المخاطبة أيضا وهي «الحديث وجها لوجه»[36]، وهي في ذلك تختلف عن المناقشة Discussion التي تتميز عنها بعنصر الإقناع بين طرفي الحوار.

إنّ هذا الحديث أو عملية التخاطب يعتمد أساسا على عناصر تخاطبية وأخرى

منطقية، وخرجت بذلك عن النظرة الضيقة التي تعتمد عمليتي التركيب والفك للبنى المعجمية والقواعدية،لتصبح بذلك «عملية استنتاجية محكومة بأصول تخاطبية تتداخل فيها ثلاثة عناصر أساسية هي المواضعات اللغوية والعمليات المنطقية Logical، والأصول التخاطبية Principles of conversation»[37].

لنقف بعمق مع قوله تعالى في سورة مريم: : (واذكر في الكتاب إبراهيم. إنّه كان صديقا نبيّا. إذ قال لأبيه يا أبت لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر ولا يغني عنك شيئا. يا أبت إنّي قد جاءني من العلم ما لم يأتك فاتبعني أهدك صراطا سويّا. يا أبت لا تعبد الشيطان إن الشيطان كان للرحمن عصيّا. يا أبت إنّي أخاف أن يمسك عذاب من الرحمن فتكون للشيطان وليّا. قال أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم لئن لم تنته لأرجمنك واهجرني مليّا. قال السلام عليك سأستغفر لك ربّي إنّه كان بي حفيّا) [مريم: 40-46].

أول ملاحظة نسجلها في هذه الآيات الكريمة هو وجود متخاطبين تجمعهما صلة رحم واحدة هما: إبراهيم والأب، وموضوع حوار هو الانتماء الديني المختلف لكلا الشخصيتين.

استهل المحادثة إبراهيم بالنداء مجسدا في قوله (يا أبت) التي تكررت أربع مرات متواليات دون فاصل أو إجابة من طرف الأب، وهذا التكرار لم يكن اعتباطا، وإنما جاء لتأدية معان محددة، وتبليغ رسائل مضمنة.

فأما المعنى الظاهر فهو تكرار الاسم (أبت) «ليدل على استحقاق المسمى لهذا الاسم تنبيها على أنّ غيره لا يستحق هذا الاسم...»[38]، فالأبوّة هنا علاقة لصيقة وحميمية بالمتكلم، أما ارتباط هذا الاسم بأداة النداء (يا أبت) فهنا يتجلى لنا ما أطلق عليه غرايس What is meant، فما قصده المتكلم هنا هو التعبير عن بعد المسافة التي تربط هاتين الشخصيتين، فرغم قرب المتخاطبين زمانا ومكانان إلا أنّ الهوّة القائمة بينهما، لا يمكن تجاهلها، فما هذا النداء إلا صورة من صور إخفاق وصول الرسالة التي تقدم به الابن لأبيه.

وتتواصل هذه القطيعة عندما نقابل عدد الجمل التي قالها إبراهيم، وما قاله أبوه على الشكل الآتي:

إبراهيم: يا أبت لم تعبد ما لا يسمع ولا يُبصر ولا يُغني عنك شيئا.

الأب: ؟ (صمت).

إبراهيم: يا أبت إنّي قد جاءني من العلم ما لم يأتك فاتبعني أهدك صراطا سويّا.

الأب: ؟ (صمت)

إبراهيم: يا أبت إنّي أخاف أن يمسّك عذاب من الرحمن فتكون للشيطان وليّا.

الأب: أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم لئن لم تنته لأرجمنك واهجرني مليّا.

إبراهيم: سلام عليك سأستغفر لك ربّي إنّه كان بي حفيّا.

بينما يستطرد إبراهيم عليه السلام في محادثة والده بثلاث جمل متواليات يفاجئنا الأب بالصمت، وهذا الصمت أو الفراغ، أو اللارد ما هو إلا أسلوب من أساليب كسر بالصمت، وهذا الصمت أو الفراغ، أو اللارد ما هو إلا أسلوب من أساليب كسر المحادثة، والغرض منه هو توصيل رسالة ضمنية وهي لا مبالاة الأب بما يقوله الابن. كما أن سياق هذه الجمل ينطلق من كلمة عليا يا أبت هي محور الحديث، ثم أفعال دنيا ترتبط بهذه الكلمة فهي مفتاح التحليل وهي المسند إليه.

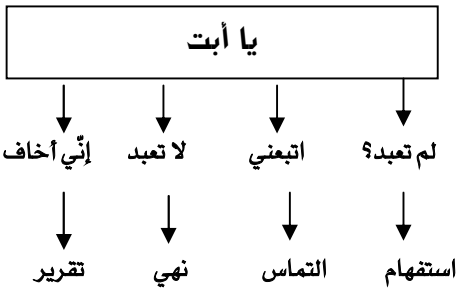

وبصورة عامة، يمكننا إظهار تماسك العبارة الواردة في الآيات السابقة من خلال توزيع العلاقات القائمة على هيمنة (أبت) على العبارات الأخرى، فالعبادة فعل لصيق بالأب، ولكن عبادة الصنم وليس عبادة الله، لهذا استفهم الابن مستنكرا هذا الفعل، ثم يخاطب إبراهيم أباه (اتبعني) هو طلب غرضه الالتماس علّه ينفع، ثم يجرّب حلا ثالثا هو النّهي عن فعلة الأب، ولأنّه في كل مرة لا يلقى استجابة يصل إلى مرحلة الاستسلام وإظهار الرأفة على هذا الأب، هنا فقط يأتي الرد على كل الاستسلام وإظهار الرأفة على هذا الأب، هنا فقط يأتي الرد على كل التساؤلات لتبرير الصمت المطبق، الذي يمثل إبلاغية تخاطبية الأب: (أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم لئن لم تنته لأرجمنك واهجرني مليّا).

بعد كل ذلك الصراع الخفي المضمن من طرف الابن، تجيء إجابة الأب استثنائية لتختم المحادثة بعدم اقتناع الأب بطلب ابنه، ولكنها في الآن ذاته واضحة، وهنا يسقط

آنفا، فالاستنتاجات غير المدونة في صمت الأب، نلمسها ههنا واضحة، وهنا يسقط التعارض بين مقولة المخاطِب ومقولة المخاطَب، فلهذه الإجابة مرجعية، ففي قوله: أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم جواب قوله فاتبعني أهدك صراطا سويا.

أما قوله: واهجرني مليّا ردّ على المقولتين الأخيرتين (جملة النهي + جملة الإخبار)

والسؤال المطروح ههنا هل تحقق مبدأ التعاون بين المتحاورين في هذه الآيات؟ الإجابة بالنفي طبعا وهذا يرجع للأسباب الآتية:

1-كلّ من المتكلم والسامع يفترض غرايس -أن يكون بينهما رغبة المحادثة، ولكن في هذه المحادثة للابن يمتلك هذه الرغبة، ولكنّ الأب لا يرغب بذلك، فإبراهيم يخبر والأب لا يرغب بسماع الخبر، هذا يعني أنّ قول إبراهيم «لم يشبع الحاجات المعلوماتية للمتلقى»[39]، وهذا سببه الصدام الحاصل بين الشخصيتين، وعدم الاستجابة التي أظهرها الأب، وبالتالي المناقشة لم تكن حادّة كما كان يفترض.

2-عنصر المفاجأة كان حاضرا وهذا دليل آخر على عدم تحقق مبدأ التعاون، ويظهر جليّا في التعارض الذي يحدث بين الجمل التي قالها إبراهيم وبين (صمت الأب) الذي نعتناه (باللاّرد)، وهذا ما أطلق عليه غرايس تسمية "التضمنيات التواضعية" وهي عبارة عن «تلوينات المعنى المستحيلة على الترجمة بمصطلحات الصواب والخطأ، والتي تعدّ غريبة إن على المنطق الكلاسيكي، ولكنّها مرتبطة مع ذلك بالكلمات نفسها»[40]، وهنا نلمس غيابا تاما للتفاعل الكلامي بين المتخاطبين.

3-الوسائل الكلامية واللسانية التي استعان بها إبراهيم لتوصيل رسالته، حالت دونما حصوله على إجابة كلامية من طرف مستمعه رغم تشابه حدود الزمان والمكان الذين حددتها وضعية الحوار(*)، وعليه، يمكننا القول أنّ عنصر التأثير لم يكن قويّا لأجل غرض توجيهه توجيها إيجابيا، وهذا يمكننا اعتباره فجوة تحليلية في نظرية غرايس، لأنّه أهمل (الصمت) في تحليله، فهذا الصمت قد يكون رسالة للتعبير عن الرفض كما قد يكون رسالة للتعبير عن الإيجاب.

2- مبادئ المحادثة في الخطاب القرآني:

قد يكون الخطاب القرآني مصورا وموجها لإحداث أثر على السامع عندما تتحقق كل المبادئ التي أشار إليها غرايس في نظريته، فلنتأمل معا هذه الآية الكريمة من سورة الكهف، يقول تعالى: ﴿وكذلك بعثناهم ليتساءلوا بينهم قال قائل منهم كم لبثتم قالوا لبنا يوما أو بعض يوم قالوا ربكم أعلم بما لبثتم فابعثوا أحدكم بورقكم هذه إلى المدينة فلينظر أيها أزكى طعاما فليأتكم برزق منه وليتلطف ولا يشعرن بكم أحدا﴾ [الكهف 19].

مرّ بنا أن المحادثة ما هي إلا خطاب تفاعلي بين متكلم وسامع، بمعنى أنها إنتاج مشترك بين اثنين من المتحاورين أو أكثر، في هذه الآية نجد نظاما لغويا مرتبا على الشكل الآتي:

قال قائل منهم: كم لبثتم؟

قالوا: لبثنا يوما أو بعض يوم.

قالوا: ربكم أعلم بما لبثتم...

إنّ هذه الجمل رغم قصرها تؤسس لمحادثة مكتملة العناصر.

سارت هذه الآيات على أثر المقولة القائلة «خير الكلام ما قل ودلّ" فحديث المتكلمين هنا كان على قدر الحاجة فقط ولم يتعداه، فبعد السؤال الذي طرحه أحد الفتية عن زمن مكوثهم في الكهف، جاءت الإجابة مباشرة ردا عن التساؤل: (لبثنا يوما أو بعض يوم)، حتى هذه النقطة مبدأ الكمّ كان محترما، ولكن سرعان ما ينتهك هذا الجواب بجواب آخر يكسر ويلغي الجواب «ربكم أعلم بما لبثتم».

إن هذه الجملة الأخيرة لم يكن حضورها اعتباطيا، لأن المتكلمين هنا ملّوا الجدال الذي سببته عدم درايتهم بمدة لبثهم في هذا الكهف، فاستدركوا بهذه الجملة لفضّ النزاع نهائيا، وترك الأمر بيده تعالى هو العليم وحده.

فكمية المعلومات التي أبلغت إلى السائل تبدو قليلة، ولكنّها في الآن ذاته مضمنة لكثير من الدلالات المستترة، التي يمكنه استنتاجها من خلال ردّة فعلهم حيال هذا السؤال، فعملية الانتقال هنا كانت ذكية ولكنها تتحمل دلالتين متعارضتين، يمكننا استبدال المواقع كالآتي:

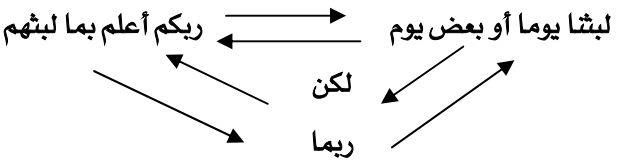

إن قول الفتية: (قالوا ربكم أعلم بما لبثتم) «هذا قول من استشعر منهم أنّ مدة لبثهم طويلة فأنكر على من قال: يوما أو بعض يوم، ولكنّه لم يعلم مقدارها فاسند علمها إلى الله»[41]، وأما القول الأوّل: (لبثنا يوما أو بعض يوم) جواب مبني على غالب الظن، وفيه دليل على جواز الاجتهاد والقول بالظن الغالب، وأنّه لا يكون كذبا وإن جاز أن يكون خطأ»[42].

إنّ هذه المحادثة رغم قصرها فقد تحقق فيها مبدأ الكم الذي يقوم على إحكام البنية اللغوية إحكاما منظما متتابعا على الرغم من أن الدلالة هنا يمكن أن تتجه اتجاهين على مستوى الإجابة المقدمة لسؤال واحد، ونصل في هذا التحليل إلى النتائج الآتية:

1-السؤال المطروح كان واحدا، ولكن الإجابة كانت متشعبة إلى وجهتين تبدوان متناقضتين، ولكنهما تصبان في مجرى واحد هو جهل مدة بقاء الفتية في الكهف.

2-مواقع الإجابتين كانت متسلسلة ومنطقية، بحسب تسلسل الأفعال التي جاءت بعدها «فابعثوا أحدكم»...

3-التفاعل بين المتحاورين كان حاضرا، رغم أن المقولات المدرجة يبدو فيها الصراع الظاهر، ولكنها تخفي الانسجام والتواصل الفعال، الذي لم ينته عند هذا الحوار وإنما يعبّر عن انفتاح السلسلة الكلامية... وهذا ما لم يشر إليه غرايس في هذا المبدأ.

ننتقل الآن إلى سورة أخرى وهي سورة الأعراف بدءا من قوله تعالى: :ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس لم يكن من الساجدين) إلى قوله تعالى: (قال أخرج منها مذءوما مدحورا لمن تبعك منهم لأملأن جهنم منكم أجمعين) [الأعراف: 10-17].

إنه حوار آخر في القرآن الكريم بين طرفي نقيض، بين المولى عز وجل، وبين إبليس لعنة الله عليه تحددت معالمه المحادثية بصورة جلية ،وبطريقة مخالفة لما لمسناه في السورتين السابقتين ، فأين ترانا نلتمس هذا الاختلاف؟

لقد تحقق الاستلزام الحواري ههنا من خلال تحقق فكرة خرق إحدى القواعد التي جاء بها غرايس. فإذا تعلق الأمر بمسلمة القدر كما أسماها الباحث مسعود صحراوي، فالحوار هنا قائم على الالتزام بجعل المشاركة تفيد القدر المطلوب من الإخبار، وهي لا تحمل أكثر من المطلوب.

أما إذا تعلق الأمر بمسلمة الكيف فقد أسقطت من قائمة الشروط، ويعود هذا أساسا إلى ردود إبليس باعتباره طرفا ثانيا في هذا الحوار؛ إنها ردود لم يلتزم فيها إبليس بأدنى شروط التأدب مع الله، ويتجلى هذا في الآتي:

- لم يضبط إبليس تأدبه مع الله، فهو الثائر الذي يحمل النّوايا السيّئة، ولم يخضع كلامه لمبدأ التّأدب.....رغم أنه يتعارض مع قواعد السلوك المحتواة في مبدأ التعاون، فعندما يوجه له السّؤال من لدنّه تعالى: (ما منعك ألاّ تسجد إذ أمرتك) قال إبليس:

- (أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين).

- إن هذه المقولة التي أقرها إبليس تجانب الحقيقة، وعلى الرّغم من ذلك أقرها ، وهذا القول الظاهر يحمل قولا مضمرا ـ وهو المعنى المقصود عند غرايس ـ وهو الصراع بين آدم والشّيطان، ثمّ صراع آخر بين الخير المطلق، مجسدا في الله، والشّر المطلق، مجسدا في الشيطان ...هذا يعني أن هذا الخطاب توجه (إلى عدّة معاني استنتاجيه ذهنية يجتهد المتلقي في التّعرف عليها ، معاني ذات طبيعة غير مستقرة توافق الحالة التي تصدر عنها ، كما تؤدي بالمخاطب إلى التّخفي وراء المعنى الجانبي ....حتى لا يكون مسؤولا فيما يعتقده المستمع..)[43]. هنا تجسد لنا ما يقال وما يقصد.

- إبليس هنا خرق مبدأ الكيف ومارس انتهاكا واضحا؛ لأنه قال بهتانا و قال ما يعتقد أنه كاذب، وهو يعلم أنّه مخطئ فيما ذهب إليه، إنه يتعصب لفكرة مسبقة وهي فكرة الخلق (الطّين والنار) ، فكانت بذلك مشاركته في الحوار غير ملائمة، وهو خرق آخر لمبدأ المناسبة. ففي قوله: (أنا خير منه) (تعليل علل به إبليس امتناعه من السجود، وهو يقتضي الاعتراض على الله تعالى في أمره بسجود الفاضل للمفضول على زعمه، وبهذا الاعتراض كفر إبليس)[44].

أما إذا انتقلنا إلى الخطاب القرآني الموالي وهو المدرج في سورة النمل، حوار خرج عن حدود المحادثات الإنسانية إلى حدود المحادثات بين الحيوانات ، وهذا في الآية الكريمة : "حتى إذا اتوا على واد النمل قالت نملة يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم لا يحطّمنكم سليمان وجنوده وهم لا يشعرون" النمل الآية 18.

بدأت المحادثة بطلب النملة من النمل بالدخول، إنه حوار طريف فيه من الانزياح ما يخرج عن القاعدة الأولى التي توخاها غرايس، ليس على مستوى المتكلم ،وإنما على مستوى السامع –النمل- وهو يستفهم عن جدوى الدخول إلى المسكن بصيغة مضمنة غير ظاهرة، تفهم من سياق الكلام، يقول البقاعي:(ثم علّلت أمرها معينة لصاحبه إذ كانت أماراته لا تخفى فقالت جوابا للأمر أو مبدلا منه (لا يحطمنكم))[45] لقد خاطبت قومها ثم أجابت وفق استنتاج دقيق لمساءلتهم (بمخاطبة العقلاء لأنها أمرتهم بم يؤمر به العقلاء)[46]. وعليه يمكننا ملاحظة الآتي:

– السلاسل الكلامية المتجاورة هنا(الأمر)، ثم الامتثال له ضمنيا، استوجب استنتاجا وتقديم تعليل له وهذا لا نلمس له وجودا على مستوى هذا الخطاب مما يرجح فشل مبدأ التعاون عند غرايس ونجاح نظرية الأفعال الكلامية عند أوستين.

– ردّ فعل آخر غير كلامي لسليمان عليه السلام (التبسم) عند ما سمع كلامها ،هو دليل آخر على اقتناعه بكلامها وموافقة على ما قالته، يمثل أيضا خرقا لقواعد غرايس،

وهنا تطرح فكرة المحادثة عن بعد .

أما سورة يوسف كنموذج آخر من نماذج التحليل التداولي نلتمس فيها مخالفة مبدأ النوعية بشكل واضح ، إذ نجد من أقوال إخوة يوسف ما يحمل معنيين مختلفتين في الوقت نفسه، أحدهما حرفي والآخر استلزامي يظهر جليا في خطاب الإخوة (يا أبانا ما لك لا تأمنا على يوسف وإنا له لناصحون) يوسف الآية 11 (والنّصح دليل الأمانة وسببها)[47]، فهذا الاستفهام التعجبي فيه وجهان وجه ظاهر، يحمل دلالة النصح، ووجه باطن يحمل عكس ذلك ،ثم يردفون بقولهم: وإنا له لحافظون يوسف الآية 12 وتستمر أحداث القصة تباعا حتى نصل إلى الكذبة الملفقة من طرف الإخوة على أبيهم ، من ذلك مجيئهم في الظلمة حتى لا يستطيع الأب الكشف عن وشاح الخيانة الذي لبسوه بدموعهم معتذرين (والآية دالة على أنّ البكاء لا يدل على الصّدق لاحتمال التصنع)[48]، فالكذب كان حلهم الوحيد من معاتبة أبيهم لهم، أو تأنيبهم إياهم، وهنا كسر مبدأ التعاون مادام الأبناء لم يلتزموا الصدق مع أبيهم .

وما يجسد عدم صدق الأبناء أيضا تأكيدهم بقولهم: ؛وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين يوسف الآية 17، لقد حاولوا إبعاد هذه التهمة بما أوتي لهم من تعليلات منطقية حسب وجهة نظرهم ، ولكن الأب يرفض هذا الطرح بإحساسه الأبوي قائلا: ؛بل سوّلت لكم أنفسكم أمرا فصبر جميل والله المستعان عما تصفون" يوسف ، آية 18

ونرى مما تقدم أن هذه المحادثة مكونة من جملة أفعال إنجازية جاءت متسلسلة (أرسله، يرتع، يلعب، يحزنني، أكله)، وهذه الأفعال توجهت في القالب الكلامي ضمن سلسلة اختيارات لأسماء الفاعلين ارتبطت دلاليا بها، من ذلك (لحافظون، غافلون، خاسرون، صادقين...).

ويمكن تجاوز هذه العقبة والمتمثلة في كسر مبادئ "غرايس"، بالالتزام بها، من ذلك مثلا قاعدة المناسبة، حيث إن المساهمة في الحديث كافية لتبرير أسباب اختفاء يوسف عليه السلام.

أما القاعدة الأخرى والمتمثلة في النوعية فإن إحضار إخوة يوسف لقميص ملطخ بالدم، ليس دليلا قاطعا إلى ما ذهبوا إليه من افتراس الذئب له، فقد يكون الدم دم جرح أو دم قتل، أو دم افتراس حيوان آخر عدا الذئب، فالشك يحيط بكل هذه الوحدات الكلامية.

أما قاعدة الهيئة (الأسلوب)، فيشترط فيها أن يكون الحديث موجزا، منتظما، خاليا من الغموض والتلاعب بالألفاظ، في هذا الخطاب لا نجدها تتحقق إطلاقا، لأن هؤلاء

الإخوة قد تلاعبوا باللفظ عند قولهم: «وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين»، فهذا الجواب المقدم يفي من جهة بمتطلبات المناسبة والإجابة عن السؤال المطروح من طرف الوالد. في حين نجد أن قاعدة الهيئة قد كسرت لأن بالكلام غموضا؛ ذلك أن السائل – هو الأب– قد استقرأ الحقيقة من المعطيات المقدمة من طرف أولاده، رغم محاولاتهم المتكررة تضليل والدهم، ودليل ذلك قول الأب: «بل سولت لكم أنفسكم أمرا»، فهذه الإجابة التي تنفي كل ما ذهبوا إليه ألغت إجابتهم عن السؤال، فقد زادوا الإجابة تعقيدا وطولا، مما أخر توصيل الدلالة.

وهذا أكبر دليل على أن المحتوى القضوي باعتباره جزءا من المعاني الصريحة هو «مجموع معاني الجملة مضموم بعضها إلى بعض في علاقة إسناد»[49] قد تحقق في كل الآيات سابقة الذكر ، في حين أن المعاني الضمنية قد عرقلت بالتلاعب اللّفظي والغموض، ولكن السياق كان له دخل في تحديدها واستلزامها المقامات.

خاتمة

ختاما يمكننا القول أنّ هذه المبادئ التحليلية التي اعتمدت في الدراسة لا يمكنها أن تفي بكل متطلبات البحث المنهجي المتكامل الذي يصل فعلا إلى نتائج إيجابية على مستوى الغوص الدلالي والتداولي على السواء، ويرجع هذا الحكم أساسا إلى أن مبدأ التعاون قد يتحقق بين المتكلمين في بعض عناصره، وقد لا يتحقق في أخرى تبعا لآليات المحادثة التي يوظفها كلّ من المتكلم والسامع، ومدى استجابة كل منهما لما يتقدم به الطرق الآخر، وهذا ما أثبتناه في النماذج المحللة في الخطاب القرآني.

الإحالات

(1)–محمد محمد يونس علي: مدخل إلى اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتعددة، بيروت، ط1، 2004، ص98.

(2)–شاهر الحسن: علم الدلالة، السمانتيكية والبراجماتية في اللغة العربية، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، ط1، 2001، ص157.

(3)-Levinson, Stephen.C. Pragmatics, cambridge University, Press, 1983, PP5, 7

(4)–محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، ص9.

(5)-http: //www. Aswat- elechamal. Com/ar/? P:98 a 245.

(6)–كارل ديتريونتج: المدخل إلى علم اللغة، ترجمة: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار، القاهرة، ط1، 2003، ص294.

(*)–للتوسع انظر: جورج مولينيه: الأسلوبية، ترجمة: بسام بركة، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، ط2، 2006، ص155 وما بعدها. انظر أيضا: عادل الثامري: التداولية واللسانيات -144 .178-205 http:// .222

(7)-Yule, George: Pragmatics. Oxford University Press, 1st Published, New York, 1996, P4.

(8)–صحراوي مسعود: التداولية عند العلماء العرب، (دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي)، دار الطليعة، بيروت، ص16.

(9)–محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2006، ص12.

(10)–شاهر الحسن: المرجع السابق، ص161.

(11)–عادل الثامري: التداولية واللسانيات (19 ماي 2006) www. Google. com

(12)–إدريس مقبول: الأسس الابستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، عالم الكتب الحديث، إربد/ جدارا للكتاب العالمي، عمان، ط1، 2006، ص264.

(13)–أحمد شفيق الخطيب: قراءات في علم اللغة، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط1، 2006، ص129.

(14)–أحمد شفيق الخطيب: المرجع نفسه، ص129.

(15)–إدريس مقبول: المرجع السابق، ص264.

(16)–محمود أحمد نحلة: المرجع السابق، ص11.

(*)–انظر تحليل تفصيليا بين المعنيين في: شاهين الحسن: المرجع السابق، ص161 وما بعدها.

(*)–يرى بعض الباحثين أن للمعنى 3 مستويات: المعنى اللغوي وهو المعنى العام، ثم المعنى السياقي وهو معنى الكلام، ثم المعنى الكامن أو الموجود بالقوة (Force) وهو المعنى الذي يقصده المتكلم، وهذا الأخير هو مجال البحث التداولي.

(17)–أحمد شفيق الخطيب: المرجع السابق، ص129.

(18)–إدريس مقبول: المرجع السابق، ص264.

(19)–ذهبية حمّو الحاج: لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب، دار الأمل، تيزي وزو، 2005، ص15.

(20)–مسعود صحراوي: المرجع السابق، ص26.

(21)-Thomas.J (1996): Meaning in Interaction, an Introduction to Pragmatics, Longman, London and New york, P22.

(22)–عيد بلبع: التداولية البعد الثالث في سيميوطيقا موريس (مجلة فصول)، القاهرة، ع1، 2005. http.//www. Lissaniat. Net. Viewtopic.?, P3646.

(23)–محمود أحمد نحلة: المرجع السابق، ص15.

(24)–إدريس مقبول: المرجع السابق، ص ص267–269.

(25)–إدريس مقبول: المرجع نفسه، ص269.

(26)–منصور العجالي: قضايا البحث التداولي (2003/07/30) http:// www. Lisamiat. Net.

(27)-http:// www. Lisaniet. Net/ View topic. Php? T= 476.

وانظر أيضا التلفظ وأفعال الكلام: ذهبية حمو الحاج: المرجع السابق، ص125 وما بعدها.

(*)–ما يقال هو المعنى الظاهري للكلام، أما ما يعنى فهو التأثير الذي يحاول المتكلم عمدا إضفاءه على المتلقي الذي يستوعب هذا المعنى الضمني.

(28)–شاهر الحسن: المرجع السابق، ص169.

(29)–محمد أحمد نحلة: المرجع السابق، ص34.

(30)–شاهر الحسن: المرجع السابق، ص169.

(31)–مسعود صحراوي: المرجع السابق، ص34.
(32)–محمود أحمد نحلة: المرجع السابق، ص33.
(*)–يشير غرايس إلى نوع ثاني من الاستلزامات، وهو الاستلزام العرفي Conventional Implicature وقائم على محافظة بعض الألفاظ على دلالاتها المتعارف، عليها عند المتكلمين، فهي لا تتغير رغم تغيّر السياق، من ذلك أدوات الربط في اللغة العربية مثلا.
(33)–محمود أحمد نحلة: المرجع السابق، ص ص38–39.
(34)–نبيل منصر: الخطاب الموازي للقصيدة العربية المعاصرة، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2007، ص119.
(35)–كارل ديتريونتج: المدخل علم اللغة، ترجمة: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار، مصر الجديدة، ط1، 2003، ص292–293.
(36)–ذهبية حمو الحاج: لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب...، دار الأمل، تيزي وزو، 2005، ص133.
(37)–محمد محمد يونس علي: مقدمة في علمي الدلالية والتخاطب، دار الكتاب الجديد المتحدة بنغازي، ليبيا.
(38)–الجنابي (يونس عبد مرزوك): أسلوب التعليل وطرائقه في القرآن الكريم (دراسة نحوية)، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط1، 2004، ص273.
(39)–اوزوالد ديكرو، جان ماري سشايفر: القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، ترجمة: منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2، 2007، ص513.
(40)–أوزوالد ديكرو، جان ماري سشايفر: المرجع نفسه، ص514.
(*)–«الحوار هو تبادل كلامي بين متخاطبين أو أكثر، وهو رابط داخلي موضوعي وقصدي بين مساهمة المتكلم ومساهمة سابقة لشخص آخر». انظر: مقال لعمر بلخير، مجلة الخطاب، جامعة تيزي وزو، ع2، ماي 2007، ص370 وما بعدها.
(41)–الكلبي (محمد بن أحمد جزي): التسهيل لعلوم التنزيل، المكتبة العصرية، بيروت، 2005، ج2، ص256.
(42)–الزمخشري (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر): الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، مكتبة مصر، الفجالة، ج3، مراجعة يوسف الحمادي، ص55.
(43)–ذهبية حمو الحاج: المرجع السابق، ص123، 124.
(44)–الكلبيّ : المرجع السابق ، ج2 ، ص 59 .
(45)–البقاعي: (برهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر) : نظم الدّرر في تناسب الآيات والسور ، دار الكتب العلمية،بيروت ط1995،1،ج5،ص416 .
(46)–الكلبي : المرجع نفسه،ج3،ص173 .
(47)–البقاعي: المرجع نفسه، ج4 ، ص14 .
(48)–البقاعي :المرجع نفسه،ج4،ص17 .
(49)–مسعود صحراوي، المرجع السابق، ص34.